اذا كانت الاضافة فيه غير بيانية وهو المفهوم من كلامه
فيما فان كانت بيانية وهو المفهوم من كلامه السابق وتحصيل
لسكتة الاجمال والتفصيل كما مر فلا يتاتى فيه الا الاول وذلك
لان الاضافة البيانية من اقسام اللفظية والمفهوم من
كلامهم انه لا يتاتى فيها الا ذلك اذ الحرف فيها مستور
هو والمعناه ولا يتاتى الثالث اذ الحرف ولا الثاني لانا
لا نريد بالاضافة تعليه مطلق الاضافة والا لوجب الجر
الفاعل والمفعول والحال وكل منصوب للفعل بل نريد
الاضافة التي تكون بمعنى الحرف ولا حرف فان قلت بل والا لزم
ايضا ان المضاف لكونه اسما لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف
كما قالوه والحرف قلت هذا في المضاف
الحقيقي فيجوز في اللفظ ان يعمل الجر لمشابهته له بتجرده
عن التنوين او النون لاجل الاضافة نبه عليه الرضي
وكذا الرحمن الرحيم التابعان لله مجرورا ان بالمضاف لا
بالاضافة ولا بالحرف المنوي على الصحيح من اقوال ثلاثة ومثل
زيد معلومة من كلامه والمراد بكل منهما الجار والمتبوع
بناء على انهما نعتان او الاول بيان والثاني نعت له بناء على
قول الجمهور ان العامل في النعت والبيان هو العامل في المتبوع
وقيل العامل فيهما بتوسيطهما الدوا مثله مقدرا بنا
على ان الاول بدل والثاني نعت له بناء على قول الجمهور
ان العامل في المبدل مقدر وان العامل في النعت العامل في المنعوت

واما

واما حكم الوقف عليها اعني كلمات البسملة فذكره بقوله
والوقف على اسم الله قبيح ليس بتام للفصل بين التابع
والمتبوع وعلى الرحمن كذلك قبيح لذلك ان لم يكن الرحيم
نعتا له والا فالفصل بين التوابع وقيل الوقف على كل منهما
كاف ليس بقبيح ان لم يكن الرحيم نعتا له لعدم توقف
فهم الكلام المشتمل عليهما على ما بعدهما وان تعلق به ولا
تام لانفصال المذكور فهو مانع من التمام على القول بمقتضى
المقتبس على الاول لعدم اثباته الواسطة بناء على ان الوقف
اما تام ان لم يتعلق الموقوف عليه بما بعده او قبيح ان تعلق
به غير مقتضيه على الثاني بناء على اثبات الواسطة وهو
الكافي ان قلنا الاقسام ثلاثة بناء على انه قبيح وان تعلق به
فان توقف فهمه عليه فالوقف عليه قبيح والا فكافي
وهذا ما نقل المحقق الرازي الاجماع عليه وعرف الثالثة بما يوجد
هما مر وجزم به ابو بكر الانباري في الايضاح وعرفها بما يرجع
الى ما عرفها به المحرر حيث ان الموقوف قال ما حاصله ان الموقوف
عليه ان حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده فهو تام والا
فان حسن الوقف عليه وقبح الابتداء بما بعده فهو كاف وان
قبح الوقف عليه والابتداء بما بعده فهو قبيح لكنه سمى الكافي
حسنا فحينئذ يكون له اسمان فان قلنا الاقسام اربعة فالواسطة
الكافي والحسن بناء على ان الموقوف عليه ان تعلق بما بعده
فان قبح الوقف عليه والابتداء بما بعده فقبيح وان حسن

عنده

ان لم يتعلق الموقوف
عليه بما بعده فالوقف
عليه صحيح تام صح

Copyright © King Saud University